المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵔⵍⵎⴰⵏ
ⴰⵙⵎⵙⴰⵡⴰⵔ ⵏ ⵜⵙⵏⴰⵎⵓⵔⵉⵏ

النشرة الداخلية

الثلاثاء 30 ماي 2017

العدد 514

في هذا العدد

اجتماعات وقرارات المكتب.....02

أنشطة الرئاسة.....07

أشغال اللجن الدائمة.....13

العلاقات الخارجية.....14

أيام وندوات دراسية.....17

اجتماع رقم 2017/21

ليوم الإثنين 22 ماي 2017

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الاثنين 22 ماي 2017 اجتماعه الأسبوعي برئاسة رئيس المجلس السيد **عبد الحكيم بن شماش**، وحضور الأعضاء السادة :

- عبد الصمد قيوح : الخليفة الأول للرئيس؛
- عبد الإلاه الحلوطي : الخليفة الثاني للرئيس؛
- حميد كوسكوس : الخليفة الثالث للرئيس؛
- عبد القادر سلامة : الخليفة الرابع للرئيس؛
- نائلة ميه التازي : الخليفة الخامس للرئيس؛
- رشيد المنياري : محاسب المجلس؛
- محمد عدال : أمين المجلس؛
- أحمد تويزي : أمين المجلس.

فيما اعتذر عن الحضور كل من السادة:

- العربي المحرشي : محاسب المجلس؛
- عبد الوهاب بلفقيه : محاسب المجلس ؛
- أحمد الخريف : أمين المجلس.

القرارات الصادرة عن اجتماع المكتب

التشريع:

← **قرار رقم 2017/21/01 بتكليف** الخليفة الأول للرئيس السيد عبد الصمد قيوح رفقة السادة المحاسبين بتقديم مشروع الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين أمام لجنة المالية مساء يوم الأربعاء 24 ماي 2017 .

←**قرار رقم 2017/21/02 بعرض** السيناريوهات العملية الخاصة بالدراسة والتصويت على مشروع القانون المالي لسنة 2017 على مستوى الجلسات العامة، على ندوة الرؤساء التي ستجتمع يوم الجمعة 26 ماي 2017 على الساعة الثامنة مساء لاتخاذ القرار المناسب.

الأسئلة الشفهية:

← **قرار رقم 2017/21/03 بالموافقة** على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 23 ماي 2017 التي سيرأسها الخليفة الرابع للرئيس السيد عبد القادر سلامة، والسيد محمد عدال كأمين للجلسة.

←**قرار رقم 2017/21/04 باعتماد** التوقيت الجديد لجلسات الأسئلة الشفهية بمناسبة شهر رمضان، حيث ستنطلق على الساعة الثانية بعد الزوال إلى غاية الساعة الرابعة عصرا.

الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة:

← **قرار رقم 2017/21/05 باعتماد** محور واحد يتعلق بالمقاربة **الحكومية في مجال تدبير المطالب الاجتماعية للحركات الاحتجاجية.**

مع تقديم توصية إلى ندوة الرؤساء من أجل اعتماد الموضوع المقترح.

العلاقات الخارجية:

←**قرار رقم 2017/21/06 بالموافقة** على استقبال السيد رئيس مجلس المستشارين لوزير العدل الاسباني خلال زيارته للمغرب يومي 04 و 05 يونيو 2017 .

←**قرار رقم 2017/21/07 بالموافقة** على برنامج زيارة رئيس مجلس الشيوخ السلوفيني لبلادنا خلال الفترة الممتدة من 24 إلى 29 أكتوبر 2017 .

←**قرار رقم 2017/21/08 بالموافقة** على برنامج زيارة وفد عن الجمعية البرلمانية لمنظمة التعاون والأمن بأوروبا لبلادنا من 18 إلى 22 أكتوبر 2017 وكذا على برنامج الندوة المنظمة على هامش هذه الزيارة حول موضوع " ظاهرة التطرف العنيف".

←**قرار رقم 2017/21/09 بالموافقة المبدئية** على قيام أعضاء من مجموعة التعاون والصداقة المغربية الإيطالية بزيارة للبرلمان الإيطالي.

←**قرار رقم 2017/21/10 بالموافقة** على برنامج الزيارتين اللتان سيقومان بها بعض أعضاء اللجنة البرلمانية المشتركة المغربية الأوروبية للبرلمان الأوروبي بكل من ستراسبورغ وبروكسيل.

←**قرار رقم 2017/21/11 بتشكيل** مجموعة برلمانية للصداقة والتعاون المغربية الفيلندية.

مختلفات:

←**قرار رقم 2017/21/12 بتعزيز ودعم** اللجنة التي شكلها المجلس للاتصال مع المعهد الملكي للأمازيغية بفريق عمل قصد تفعيل اتفاقية التعاون الموقعة بين المجلس وهذا المعهد.

قضايا للمتابعة

الجلسات الشهرية لمساءلة السيد رئيس الحكومة:

- مقترح فريق الأصالة والمعاصرة بتغيير منهجية إعداد الجلسات الشهرية بما يمكن كل فريق من برمجة السؤال الذي يقترحه.

العلاقات الخارجية:

- طلب الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الإفريقي من أجل احتضان البرلمان المغربي لأشغال الدورة 70 للجنة التنفيذية للاتحاد يومي 20 و21 يوليوز 2017 .

شؤون إدارية:

- الدراسة التقنية المتعلقة بتجديد معدات وأجهزة المركب السمعي البصري في أفق إطلاق طلب عروض للأثمان.
- **الخزانة** الرقمية لمجلس المستشارين وتطبيقاتها ؛
- **طلب** الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بتعيين خبيرين مساعدين بالفريق.

قضايا للإطلاع

التشريع:

- تشبث فريق الاتحاد المغربي للشغل بمقترح القانون المقدم من قبل أعضائه والرامي إلى نسخ الفصل 288 من مدونة القانون الجنائي؛
- سحب فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لمقترح قانون تنظيمي الذي يحدد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب.

الجلسات الشهرية لمساءلة السيد رئيس الحكومة:

- المواضيع المقترحة من طرف فريق العدالة والتنمية كمحاور للجلسات الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة (تسعة مواضيع)؛
- المواضيع المقترحة من طرف فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب كمحاور للجلسات الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة (ثلاثة مواضيع)؛
- المواضيع المقترحة من طرف فريق الاتحاد المغربي للشغل كمحاور للجلسات الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة (ثلاثة مواضيع)؛
- طلب فريق العدالة والتنمية بإضافة موضوع : (المقاربة الحكومية المعتمدة في التعاطي مع احتجاجات إقليم الحسيمة) إلى لائحة المواضيع قصد برمجتها خلال جلسات الأسئلة المتعلقة بالسياسات العامة؛
- مقترح الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بإضافة موضوعين إلى لائحة المواضيع قصد برمجتها في إحدى الجلسات الشهرية المتعلقة بالسياسات العامة.

اللجن الدائمة:

- انتداب الفريق الاستقلالي للمستشارة فاطمة عميري لعضوية لجنة التعليم والشؤون الثقافية الاجتماعية؛
- إخبار من الفريق الاستقلالي بتغيير المستشار السيد أحمد لخريف بالمستشار الصبحي الجيلالي لعضوية لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

العلاقات الخارجية:

- برنامج زيارة رئيس مجلس الشيوخ الرواندي لبلادنا خلال الفترة الممتدة من 23 إلى 28 ماي 2017.
- احتضان مجلس المستشارين للدورة 11 لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، بمقر المجلس يومي 19 و20 شتنبر 2017.
- **تقرير** حول مشاركة وفد عن مجلس المستشارين في أشغال الندوة حول موضوع " دور البرلمانات في بناء مؤسسات فعالة ومسؤولة وشاملة من أجل التنمية المستدامة" التي انعقدت بهيلسينكي / فنلندا من 08 إلى 10 ماي 2017.

أنشطة الرئاسة...

- **رئيس المجلس يفتتح أشغال يوم دراسي حول موضوع:**

«الرقابة البرلمانية على السياسات العمومية في مجال الأمن".

احتضن مجلس المستشارين يوم الخميس 25 ماي 2016 ندوة علمية بشراكة مع "المركز المغربي للديمقراطية والأمن" حول موضوع "الرقابة البرلمانية على السياسات العمومية في مجال الأمن".

وقد تميزت أعمال هذا اللقاء بالكلمة الافتتاحية للسيد رئيس مجلس المستشارين الأستاذ عبد الحكيم بنشماش والتي شدد في مستهلها على كون تعزيز دولة القانون لا يمكن أن يتم إلا عبر حفظ الأمن وضمان تمتع المواطنين والمواطنات بكافة حقوق الإنسان من جهة، وترشيد حكامة الأجهزة المكلفة بإنفاذ القوانين من جهة أخرى، معتبرا، بالتالي، بأن اتخاذ التدابير الناجعة لحفظ النظام وسيادة حكم القاعدة القانونية وتوفير الأمن من جهة، وحماية حقوق الإنسان من جهة أخرى، ليسا أمرين متضاربين متعارضين، ولكنهما متكاملان ومتعاضدان.

ولبلوغ هذا المسعى في السياق المغربي، ذكر السيد الرئيس ببعض توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في تقريرها النهائي الداعية إلى ترشيد الحكامة الأمنية عبر عدد من الإجراءات أبرزها في الجانب المرتبط بالعمل البرلماني:

- تعزيز المراقبة والتحقيق البرلماني في مجال الأمن والمراقبة الوطنية للسياسات والممارسات الأمنية والتكوين المتواصل لأعوان السلطة والأمن في مجال حقوق الإنسان.
- تقوية أداء لجان تقصي الحقائق البرلمانية بالخبرة الأمنية والقانونية، مساعدة لها على إعداد تقارير موضوعية ودالة بعيدا عن الاعتبارات السياسية؛ وكذلك تقوية آلية الأسئلة والاستماع المباشرة من قبل البرلمان في ما يخص المسؤولية عن حفظ الأمن والنظام العام؛ ثم توسيع الممارسة البرلمانية في المساءلة والاستماع لتشمل علاوة على الوزراء المكلفين بالأمن والعدل، كل المسؤولين المباشرين عن أجهزة الأمن وعمليات الردع على الأصعدة الوطنية والإقليمية والمحلية.

ومن جهة أخرى ركز السيد الرئيس على ما فتحته التحولات الدستورية لـ 2011 من إمكانية إدماج السياسات القطاعية في مجال الأمن ضمن حقول السياسات العمومية للحكومة، مسجلا في هذا أنه خلال الولاية الحكومية المنتهية تم وضع وتنفيذ عدد من القرارات والإجراءات التي مست جوانب مختلفة من السياسات الأمنية منها:

- البشرية (تعيينات جديدة على رأس مختلف المصالح- متابعة عدد من رجال الأمن قضائيا أو إداريا).
- المؤسساتية (تعديل ظهير الإدارة العامة والنظام الأساسي لرجال الأمن_إحداث المكتب المركزي للأبحاث القضائية –إحداث مكاتب وجهوية للشرطة القضائي- إحداث فرق أمنية جديدة- توظيف التكنولوجيات الحديثة).
- الاستراتيجية التي يشهد العالم بأهميتها وقيمتها الاستباقية (الاستباقية في مواجهة المخاطر- عدم تجزئة المنظومة الأمنية - الانفتاح).

واعتبر السيد بنشماش أن هذه الإجراءات تستوجب طرح الأسئلة التالية:

- هل شكلت هذه الإجراءات والقرارات سياسة عمومية حكومية في مجال الأمن أم إنها استمرت كسياسة قطاعية منفصلة ومتعالية؟
- هل خضعت هذه الإجراءات والقرارات للرقابة والتقييم الكاملين من طرف غرفتي البرلمان وفق ما ينص عليه الدستور والقانون الداخلي لكل من مجلسي النواب والمستشارين؟
- ما هي نسب اتساق آليات الرقابة الوطنية على السياسات الأمنية مع المعايير الدولية والممارسات الفضلى في هذا الباب؟
- هل وفرت الولاية التشريعية السابقة، التي أعقبت المصادقة على الوثيقة الدستورية عبر الأدوار التي قد تكون قامت بها، حظوظا كافية للحد من احتمالات التأويل المحافظ للمقتضيات الدستورية ولمجمل أسس العملية السياسية المشار إليها وتحويل قطاع الأمن إلى أمن مواطني يستجيب لمعايير الحكامة؟
- وهل أمكن للسياسات المتبعة ترسيخ اتجاه الانتقال وفق أسس الديمقراطية وحقوق الإنسان؟
- ما هي التعديلات والآثار التي أنتجها الأداء البرلماني على السياسات التي تم اعتمادها في مجال الأمن؟
- ما مدى تحقيقها للتوازن بين متطلبات الأمن ومتطلبات حماية الحقوق والحريات؟

رئيس المجلس يجري مباحثات مع مجلس الشيوخ الرواندي.

استقبل رئيس مجلس المستشارين، السيد حكيم بن شماش، معالي السيد Bernard MAKUZA، رئيس مجلس الشيوخ الرواندي والوفد المرافق له، الذي يزور بلادنا بدعوة من السيد رئيس مجلس المستشارين، وذلك يوم الأربعاء 24 ماي 2017 بمقر المجلس.

وخلال هذا اللقاء، ثمن السيد رئيس المجلس مستوى علاقات الصداقة والتعاون التي تجمع بين المملكة المغربية وجمهورية روندا، والتي ما فتئت تتعزز وتتقوى، حيث مكنت الزيارة التاريخية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، إلى جمهورية روندا في أكتوبر 2016، وكذا زيارة فخامة السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا لبلادنا في يونيو 2016، من فتح آفاق واعدة للارتقاء بمستوى العلاقات الثنائية للبلدين، خصوصا وأن قائدي البلدين تجمعهما نفس الرؤية الطموحة بخصوص تنمية إفريقيا وتعزيز التعاون جنوب ـ جنوب.

كما نوه السيد الرئيس بموقف جمهورية رواندا الداعم لاستعادة المملكة المغربية مكانها الطبيعي والشرعي داخل الاتحاد الإفريقي.

وأكد السيد الرئيس على أهمية التعاون البرلماني المشترك في توطيد العلاقات المغربية ـ الرواندية، عبر تبادل الخبرات، وتقاسم التجارب، وتكثيف التنسيق والتشاور في مختلف المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، معتبرا في نفس الإطار أن "مذكرة التفاهم" التي سيتم التوقيع عليها بمناسبة هذه الزيارة، بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس الشيوخ الرواندي تجسد الرغبة القوية التي تحدو الجانبين في إرساء شراكة قوية بين البلدين مبنية على أساس تعاون جنوب -جنوب براغماتي ومتضامن.

هذا ونوه السيد رئيس مجلس المستشارين بالتحول الديمقراطي الذي تعرفه جمهورية رواندا، مبرزا الدور الفعال لرواندا على الصعيدين الإقليمي والقاري في تحقيق الاندماج الإفريقي، وتشبثها باستتباب الأمن والسلم والاستقرار في إفريقيا.

وبخصوص قضية الصحراء المغربية، جدد السيد الرئيس التنويه بموقف جمهورية رواندا بشأن قضية الوحدة الترابية والسيادة الوطنية للمملكة المغربية.

ومن جهته، أكد رئيس مجلس الشيوخ الرواندي على أهمية الإرادة السياسية وتطابق وجهات نظر قائدي البلدين صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وفخامة السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا، بخصوص التنمية السوسيو-اقتصادية على صعيد البلدين، وإرساء شراكة استراتيجية متجددة ونموذجية جنوب ـ جنوب، تستجيب لتطلعات البلدين والشعبين الصديقين.

وشدد المسؤول الرواندي على أهمية التعاون البرلماني بين المؤسستين التشريعيتين، ودوره في تعزيز وتعميق العلاقات الثنائية بين البلدين، داعيا في هذا الإطار إلى مواكبة البرلمانيين لكل الاتفاقيات الموقعة بين البلدين في مختلف القطاعات.

حضر اللقاء، السيد عبد الصمد قيوح، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين، والسيد حميد كوسكوس، الخليفة الثالث لرئيس المجلس، والسيدة نائلة التازي، الخليفة الخامس لرئيس المجلس، والسيد رشيد المنايري، عضو مكتب المجلس، والسيد أحمد تويزي، عضو مكتب المجلس، والسيد عبد السلام اللبار، رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية المغربية ـ الرواندية بمجلس المستشارين.

الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين يفتتح أشغال يوم دراسي حول موضوع:

"العلاقات بين إفريقيا وأمريكا اللاتينية: من أجل نموذج للتعاون جنوب-جنوب".

بتعاون مع مؤسسة "غابرييل غارسيا ماركيث بالمغرب"، نظم مجلس المستشارين يوم الأربعاء 24 ماي 2017 يوما دراسيا حول موضوع"العلاقات بين إفريقيا وأمريكا اللاتينية: من أجل نموذج للتعاون جنوب-جنوب".

وقد افتتحت أعمال هذا اليوم الدراسي بالكلمة التي ألقاها السيد عبد الصمد قيوح الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين واستهلها بالتأكيد على أن احتضان مجلس المستشارين لهذه المبادرة نابع من القناعة بأهمية مساهمة الفاعلين غير الحكوميين في دعم الحوار وتقريب وجهات النظر حول تطلعات ومصالح الشعوب الإفريقية والأمريكية اللاتينية، وهي قناعات ما فتئت تترسخ لدى مجلس المستشارين، من خلال مسار العلاقات التي راكمها مع برلمانات البلدان الإفريقية واللاتينية في السنين الأخيرة.

وفي هذا الإطار أكد السيد قيوح أن السياقات والمتغيرات الجيو-سياسية على الصعيد العالمي تحتم علينا الاستثمار في بناء الثقة في أنفسنا وفي قدرتنا الجماعية على تقرير مصائرنا بأنفسنا وصياغة المستقبل المشترك، مع ما يتطلبه ذلك من بناء شراكات على أساس التعاون جنوب-جنوب والمضي قدما في إطلاق ديناميات مشاريع تكاملية لضمان الرفاه الاجتماعي في تساوق مع توطيد مسارات دمقرطة نظمنا السياسية وتعزيز مشاركة المواطنات والمواطنين في صناعة القرارات المرتبطة بحاضر ومستقبل يسوده السلم والأمن والحرية وتلازمية العلاقة بين الأمن والديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون واحترام الوحدة الوطنية للدول والتضامن بين الشعوب.

واعتبر السيد قيوح كذلك أن واقع القارتين الإفريقية والأمريكو لاتينية، بما يفرضه من إكراهات وتحديات وتعقيدات، يوفر أيضا آفاقا وفرصا تاريخية لإرساء شراكة حقيقية تكون في مستوى نموذج للتعاون جنوب- جنوب، لما تعرفه دول المنطقتين من نهضة على المستويات السياسية والفكرية والاقتصادية.

أنهت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية يوم أمس الإثنين 29 ماي 2017 دراسة مشروع قانون المالية للسنة المالية 2017 حيث عقدت آخر اجتماع لها خصص للبت في التعديلات المقدمة من طرف الفرق والمجموعات البرلمانية حول المشروع والتصويت على الجزء الأول منه .

وكانت اللجان الدائمة بالمجلس قد أنهت قبل ذلك اجتماعاتها المقررة في إطار دراستها لمشاريع الميزانيات الفرعية المرتبطة بالمشروع والمندرجة في اختصاصها، كل لجنة على حدة.

وفد مجموعة الصداقة البرلمانية المغربية ـ العمانية بمجلس المستشارين يقوم بزيارة عمل إلى سلطنة عمان

قام وفد مجموعة الصداقة البرلمانية المغربية ـ العمانية بمجلس المستشارين برئاسة السيد العربي المحرشي بزيارة عمل إلى سلطنة عمان خلال الأسبوع الماضي تميزت بإجراء سلسلة من اللقاءات والمباحثات مع عدد من المسؤولين العمانيين.

وفي هذا الإطار التقى الوفد يوم الخميس 25 ماي 2017 بمعالي الشيخة عائشة بنت خلفان بن جميّل السيابية رئيسة الهيئة العامة للصناعات الحرفية.

واطلع الوفد البرلماني المغربي على التجربة العمانية في مجال تأهيل وتدريب الكفاءات الوطنية على الصناعات الحرفية والحفاظ على الموروثات الحرفية وتطوير الحرف، وكذا الجهود التي تقوم بها الهيئة في مختلف الملتقيات والمنتديات الدولية والإقليمية التي تعنى بالقطاع الحرفي.

وشكل هذا اللقاء، مناسبة بحث خلالها الجانبان، آليات وسبل تعزيز مجالات التعاون القائمة بين سلطنة عمان والمملكة المغربية خاصة في المجالات المرتبطة بالصناعات الحرفية.

هذا وقدمت رئيسة الهيئة العامة للصناعات الحرفية عرضا، استعرضت من خلاله مبادرات ومشاريع تطوير القطاع الحرفي الوطني، وجهود الهيئة في تدريب وتأهيل الحرفين العمانيين من خلال إنشاء مراكز للتدريب والإنتاج الحرفي بمحافظات السلطنة، والعمل على تطوير المهارات الحرفية وإكساب الحرفيين والحرفيات مهارات ابتكارية...

كما التقى الوفد البرلماني المغربي بالدكتور فؤاد بن جعفر بن محمد الساجواني، وزير الزراعة والثروة السمكية العماني.

وخلال هذا اللقاء، عبر المسؤول العماني عن أمله في أن تعطي هذه الزيارة دفعة جديدة لتعزيز مستوى العلاقات الجيدة التي تجمع بين البلدين الشقيقين، منوها في الإطار ذاته، بالتعاون القائم بين البلدين، وخصوصا في مجال الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية.

كما دعا وزير الزراعة والثروة السمكية العماني، بهذه المناسبة، إلى تكثيف تبادل الخبرات، وتقاسم التجارب، والاستفادة من أفضل الممارسات في المجالات الزراعية والحيوانية والسمكية.

وفي نفس السياق، التقى الوفد البرلماني المغربي بوكيل وزارة التعليم عبدالله بن محمد الصارمي.

وبحث الجانبان، خلال هذا اللقاء، سبل تعزيز وتوطيد العلاقات المتميزة القائمة بين البلدين في مجال التعليم والبحث العلمي.

وتطرق وكيل وزارة التعليم في معرض حديثه عن التجربة العمانية، إلى دور الحكومة في دعم المؤسسات التعليمية، والجهود التي تقوم بها الوزارة في الترخيص للمؤسسات التعليمية سواء على مستوى البرامج المطروحة أو الهيئات الأكاديمية وأهمية الإطار الوطني للمؤهلات.

كما تناول أوجه دعم مؤسسات التعليم العالي الخاص في السلطنة، ودور الحكومة في دعم المؤسسات التعليمية في تأسيس مشاريعها الخاصة من خلال الهيئة العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصندوق الرفد وبنك التنمية العماني.

وفي نفس الإطار، تحدث المسؤول العماني عن أهمية البحث العلمي في التقدم والتنمية، ودور الحكومة في تشجيعه من خلال دعم المؤسسات الجامعية والأكاديمية.

وشدد الجانبان، خلال هذا اللقاء، على أهمية الجهود المبذولة بين البلدين لتوطيد العلاقات في مختلف المجالات بما يستجيب لمصالح البلدين وتطلعات الشعبين الشقيقين المغربي والعماني.

هذا وقام الوفد البرلماني المغربي بزيارة لجامع السلطان قابوس الأكبر ببوشر، حيث قدم المسؤولون بمركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم للوفد عرضا موجزا عن بناء الجامع والتصاميم التي استوحي منها بناءه.

وتعرف الوفد المغربي على المراكز التي يضمها الجامع والأدوار التي تؤديها كمعهد العلوم الإسلامية والمكتبة، وقاعة المحاضرات وغيرها من المرافق التي يضمها الجامع، وقد أبدى الوفد إعجابه بتصاميم الجامع وما يؤديه من خدمات جليلة للإسلام وإيضاح رسالته السمحة.

وتجدر الإشارة إلى أن وفد مجموعة الصداقة البرلمانية المغربية ـ العمانية بمجلس المستشارين، قام بأنشطة مكثفة بمسقط، حيث التقى رئيس مجلس الدولة العُماني، معالي الدكتور يحيى بن محفوظ المنذري؛ ورئيس مجلس الشورى، معالي خالد المعولي ؛ ورئيس مجموعة الصداقة البرلمانية العمانية ـ المغربية، معالي عبد القادر بن سالم بن عبد الله الذهب.

لقاء دراسي حول الرقابة البرلمانية على السياسات العمومية في مجال الأمن.

بشراكة مع المركز المغربي للديمقراطية والأمن، نظم مجلس المستشارين يوم الخميس 25 ماي 2017 لقاء دراسيا حول موضوع الرقابة البرلمانية على السياسات العمومية في مجال الأمن، وذلك بمشاركة برلمانيين ومسؤولين حكوميين وباحثين في مجال السياسات الأمنية.

وقد تضمن برنامج هذا اليوم الدراسي الفقرات التالية:

- الجلسة الافتتاحية:
  - كلمة السيد رئيس مجلس المستشارين
  - كلمة السيد رئيس المركز المغربي للديمقراطية والأمن
  - كلمة السيد وزير الداخلية.
- الجلسة الأولى:
  - الإطار القانوني للرقابة التشريعية على السياسات العمومية في مجال الأمن . ذ عبد الجبار عراش؛
  - تجربة الولاية البرلمانية السابقة في مجال الرقابة التشريعية على السياسات المنية . ذ إحسان الحافظي.
- الجلسة الثانية:
  - تدخلات كل من:
    - السيد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان؛
    - السيد مدير الإدارة العامة للأمن الوطني؛
    - السيدات والسادة رؤساء الفرق والمجموعات النيابية.

مجلس المستشارين يحتضن أعمال يوم دراسي منظم بتعاون مع "مؤسسة غابرييل غارسيا ماركيز" حول موضوع:

"العلاقات بين إفريقيا وأمريكا اللاتينية"

احتضن مجلس المستشارين، بتعاون مع مؤسسة غابرييل غارسيا ماركيز، يوما دراسيا حول موضوع: "العلاقات بين إفريقيا وأمريكا اللاتينية: من أجل نموذج للتعاون جنوب-جنوب"، يوم الأربعاء 24 ماي 20177 بمقر المجلس.

وتميز هذا اللقاء بحضور سفراء مجموعة من دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية، كما عرف مشاركة باحثين وأكاديميين ينتمون لمعاهد متخصصة في الموضوع، إضافة إلى فاعلين برلمانيين وجهويين في مجال الدبلوماسية الموازية.

ويأتي تنظيم هذه الندوة انطلاقا من قناعة مجلس المستشارين بأهمية مساهمة الفاعلين غير الحكوميين في دعم الحوار وتقريب وجهات النظر حول تطلعات ومصالح الشعوب الإفريقية والأمريكية اللاتينية، خصوصا بعد عودة المملكة المغربية إلى عائلتها المؤسساتية الإفريقية، وما تشكله من إضافة نوعية لهذا التقارب بين إفريقيا وأمريكا اللاتينية، ودعم للتوجه المغربي في لعب دور محوري للتقريب بين الجانبين في إطار التعاون جنوب-جنوب.

وقد شكل هذا اليوم الدراسي فرصة لاستكشاف الفرص التنموية المشتركة، والتعريف بالروابط الثقافية في تيسير التواصل بين شعوب القارتين، وأدوار الفاعلين غير الحكوميين في الانخراط الفعال في مسلسل دعم التعاون بين إفريقيا وأمريكا اللاتينية، وكذا التفكير والتفاعل الجماعي حول مختلف المبادرات التي يمكن أن تسهم بها الدبلوماسية الموازية في دعم بناء نموذج شراكة تضمن لشعوب دول الجنوب الأمن والاستقرار والكرامة الإنسانية.

الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف: (+212) 537218319
الفاكس: (+212)537728134
البريد الإلكتروني: Bulletin.internecc@gmail.com
العنوان الإلكتروني: www.Parlement.ma